توفير الرعاية السكنية للمواطنين وتقليص طوابير الانتظار أولى الأولويات النيابية

«الأمة» يتابع «خطط مجلس 2013» لحل أزمة السكن

مجلس الأمة يولي القضية الإسكانية اهتماما كبيرا

■ 39 سؤالاً عن القضية الإسكانية و14 اقتراحاً بقانون لتوفير بدائل لتعويض المواطنين
■ طلبات لمناقشة سياسة الحكومة تجاه القضية والوقوف على مشاريع البنية التحتية كافة

استكمالا للجهود التي بذلها مجلس الأمة في عام 2013 بالتعاون مع الحكومة لوضع القضية الإسكانية على سكة الحل، بعد أن تصدرت أولويات المواطنين وفقا للاستطلاع الذي اجراه المجلس في ذلك الحين والذي اتبعه عقد المؤتمر الإسكاني الأول برعاية وحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

واصل أعضاء مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر متابعة تنفيذ البرامج والخطط الإسكانية والتعهدات التي قطعتها الحكومة بتوزيع 12 الف وحدة سكنية على المواطنين في كل عام.

واستخدم النواب كل ما هو متاح لديهم من أدوات، إذ شهد دور الانعقاد الثاني تقديم طلبين لمناقشة القضية الإسكانية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل لجنة مختصة بمتابعة الملف الإسكاني.

وناقش المجلس في جلسة 27 ديسمبر 2017 طلبي مناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة تجاه القضية الإسكانية وخطتها في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الاسكانية، واستكمل المناقشة في جلستي 6 و7 فبراير 2018 وتحدث باقي الأعضاء المسجلين ولم يتخذ المجلس اي قرار.

وعلى الصعيد الرقابي، وجه النواب في دور الانعقاد الثاني 39 سؤالا خاصا بالقضية الإسكانية كما تقدموا بـ 14 اقتراحًا قدمها النواب بشأن الرعاية السكنية من ابرزها تخصيص اراض صالحة للبناء للشركات العقارية المتخصصة والمدرجة في البورصة لإقامة عمارات سكنية على نفقتها لحل مشاكل المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية، ومنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة والأرملة قرضا إسكانيًا بلا فوائد، وإيجار العقارات.

وتركزت الأسئلة البرلمانية عن قضايا عدة في قطاع الإسكان منها خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات التابعة لها عن الخمس سنوات السابقة ونسبة الإنجاز في الخطة وكذلك خطتها والجهات التابعة لها عن الثلاث السنوات المقبلة متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة والمعوقات التي تواجهها والجهات التابعة لها لتنفيذ الخطة عن الثلاث السنوات المقبلة.

وتناولت الأسئلة عدد المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية أو الأجنبية العاملة حاليا مع المؤسسة العامة للرعاية والمشاريع أو العقود الخاصة بها وهل هناك شروط جزائية أو إجراءات عقابية بالإضافة إلى سحب المشروع المتأخر والتوصيات التي جاءت بجلسة استجواب وزير الدولة لشؤون الإسكان ونفذت وأسماء الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع المؤسسة.

وشملت الأسئلة استفسارا بشأن ترسية مناقصة المرحلة الثانية من مشروع المطلاع السكني على الشركة صاحبة العطاء الثاني واستبعاد المناقص صاحب العطاء الأول وأسباب ذلك والسند القانوني لهذا الإجراء

وشملت أيضا الإجراءات التي اتخذت بخصوص مشروع غرب هدية السكني وهل تنازلت وزارة النفط عنه للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، واستفسارات عن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بوقف صرف بدل الإيجار عن عدد من المواطنين المستفيدين من هذا البدل والذين لم ترتبط بياناتهم بمخالفة قانون الرعاية السكنية أو لم يستجد لديهم أي تغيير في الحالة الاجتماعية وذلك بحجة عدم تحديث البيانات الشخصية الخاصة بهم.

وسأل النواب عن عدد المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم طلبات إسكانية وضمن قوائم الانتظار للحصول على الرعاية السكنية والأسر الكويتية التي تقدمت بطلب للحصول على الرعاية السكنية ولديها أبناء من ذوي الإعاقة وهل خصصت مشاريع إسكانية لذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق القضاء التابعة للمؤسسة والقريبة من المناطق السكنية الحالية.

وتقدم النواب بـ 14 اقتراحا بقانون في شأن القضية الإسكانية حيث طالبوا بتعديل الفقرة الأولى من المادة 28 مكررا من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية /قرض اسكاني بلا فوائد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة والارملة. وتعديل الفقرة الأولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية / تعديل بدل الإيجار الذي تدفعه المؤسسة العامة للرعاية السكنية شهريا لطالب الرعاية السكنية حتى حصوله عليها الى 225 دينارا بعد مضي 5 سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

كما طالبوا بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليشمل تمويل الوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية بدولة الكويت وكل ما يرتبط من بنية أساسية وخدمات رئيسة ومرافق عامة.

وطلب النواب تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وتقديم قروض بلا فائدة من بنك الائتمان إلى كل امرأة كويتية مطلقة بعد انقضاء مدة ستة أشهر على وقوع الطلاق البائن.

واقترح النواب تعديل البند 4 من المادة 4 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية لتخصيص قطع من الأراضي الصالحة للبناء للشركات العقارية المتخصصة والمدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية لإقامة عمارات سكنية على نفقتها لحل مشاكل المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية.

واقترح النواب أيضا تعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بأن يستحق رب الأسرة اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجارا مقداره ثلاثمائة دينار.

أعلن انتقال لجنة «حقوق الإنسان» لمقر الكلية العسكرية للوقوف على الملابسات

السويط: قضية «وفيات الجيش» لن تمر مرور الكرام .. ونستنكر المفهوم الخاطئ للتدريب

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية ثامر السويط إن اللجنة عقدت اجتماعًا فرعيًا لبحث الشق الإنساني في قضية وفاة طالب في أكاديمية علي الصباح العسكرية بحضور رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي وعضو اللجنة النائب محمد هايف.

وأوضح السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن مقدم الشكوى وهو والد الطالب المتوفي حضر برفقة محاميه وتمت مناقشة القضية من جانبها الإنساني.

وبين أن صاحب الشكوى «والد الطالب المتوفي» قدم للجنة معلومات جديدة لم يكن يعلم عنها في السابق، مؤكدًا أن القضية منظورة أمام القضاء وأن هناك تحقيقًا إداريًا للوصول إلى النتائج المرجوة.

وأشار إلى تقديم الشاكي بعض المستندات مثل شهادة الوفاة وتقرير الطب الشرعي المبدئي الذي يشير إلى أن سبب الوفاة الإجهاد الحراري والجهود البدني.

وقال السويط من الناحية الإنسانية توصلنا إلى قرار سوف يعرض على لجنة حقوق الإنسان بالانتقال إلى الكلية العسكرية لمتابعة القرار الإداري ومدى تطبيق الكلية لمبادئ حقوق الإنسان.

وأكد أن القضية لن تمر مرور الكرام، مستنكرًا المفهوم الخاطئ للتدريب والتحمل في الكليات العسكرية وهو أقرب إلى أسلوب التعذيب، معتبرًا أن هناك جهلًا وفسادًا وتسيبًا إداريًا.

وأعرب عن أسفه أن هذا المفهوم ينعكس على الطلبة الذين يؤدون خدمة لبلدهم ويتعرضون للتعذيب والذي قد يصل إلى مرحلة الوفاة.

واعتبر السويط أن المبالغة في التدريب تصبح بمثابة تعذيب ويصل الأمر إلى مرحلة الوفاة كما حدث مع طالبين من الضباط، مضيفًا أن أرواح الناس أصبحت اليوم في خطر على جميع الأصعدة نتيجة للإهمال وهذه المسألة لن تمر مرور الكرام.

للتعرف على السلبيات ومواطن الخل بعيداً عن العواطف والانطباعات الشخصية

عسكر يقترح إنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية تتبع مجلس الوزراء

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة بإنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية تابعة لمجلس الوزراء. وقال عسكر في مقترحه: سبقتنا الدول المتقدمة حين وضعت منظومة متكاملة مستقلة للاعتماد والاعتراف بجودة المؤسسات الصحية والتي تعنى بتقييم اداء المؤسسات الصحية والخدمات الصحية والتي من اهدافها ان يطمئن المريض من جودة الخدمات التي تقدم له وان يسترشد واضعو السياسات والأطباء ومقدمو خدمات الرعاية الصحية للتقارير الفنية المحايدة والموضوعية التي تقدمها تلك الهيئات المستقلة للتعرف على السلبيات ومواطن الخل بعيدا عن العواطف والانطباعات الشخصية لكي تتم مراقبة المنشآت الصحية العامة والخاصة بمعايير السلامة والجودة الطبية وحتى تتحقق الموضوعية والاستقلالية والحيادية اللازمة لإصدار تقييم جدير بالاحترام والاهتمام والمصداقية لابد ان تكون هناك هيئة للجودة الطبية تكون مستقلة بعيدة عن اي تضارب للمصالح او اي شبهة للانحياز او الانقياد للضغوط التي قد تخضع لها ان لم تكن هيئة مستقلة وكاملة الاستقلالية، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية تكون مهمتها تقييم اداء المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة والخدمات الصحية في البلاد وتكون تابعة لمجلس الوزراء لضمان الحيادية والاستقلالية.

وتطوير اداء الرعاية الصحية على الوجه الأكمل لأن المباني الفخمة الجديدة والأجهزة الحديثة لا تكفي كدلالات على تميز الخدمات الصحية.

وفي ظل كثرة الأخطاء الطبية وعدم التزام بعض

بما يتناسب مع واقعنا التربوي

الكندري: أهمية نقل التجربة الأمريكية لتطوير التعليم في البلاد

جانب من ورشة العمل

أكدت الوكيل المساعد لقطاع التعليم العام في وزارة التربية الكويتية فاطمة الكندري أهمية نقل التجربة التعليمية الأمريكية بما يتناسب مع واقعنا التعليمي والتربوي لتطوير العملية التعليمية في البلاد. وقالت الكندري خلال حفل إطلاق ورش العمل الخاصة بالدورة التدريبية بعنوان "بناء نظام تعليمي فعال" أمس بمدرسة آسيا بنت مزاحم الابتدائية بنات التابعة لمنطقة الأحمدي التعليمية إن هذه الدورة تأتي بعد زيارتين للولايات المتحدة والاطلاع على التجربة التعليمية الأمريكية من خلال مجموعة من القيادات التربوية. وأشارت الى انه تم نقل تلك التجارب بالفعل إلى الكويت بما يتناسب مع واقعنا التعليمي والتربوي كتطبيق التكامل بين المواد الدراسية والتعامل مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بآلية مختلفة تماما ليستفيد منها الميدان التربوي. ولفتت الى انها ليست الدورة الاولى التي يحضرها قيادات الوزارة وأصحاب الوظائف الاشرافية في هذا المجال موضحة ان هناك دورة أخرى عقدت العام الماضي في أمريكا وتم التعرف على تجارب رائدة تم تطبيقها بالفعل على ارض الواقع بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين كمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

خلال افتتاح الاجتماع الـ 54 للجنة تسوية الرسوم الجمركية بين دول التعاون

الجلاوي: نسعى لاستكمال متطلبات هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي

جمال الجلاوي

جانب من الاجتماع

اكد المدير العام للادارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي امس اهمية التطور التكنولوجي والالكتروني في استكمال متطلبات هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي.

وشدد الجلاوي في كلمة خلال افتتاح الاجتماع الـ 54 للجنة تسوية الرسوم الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تستضيفه البلاد على مدى اربعة ايام على اهمية الاجتماع بشكل دوري بين ممثلي الهيئات الجمركية الخليجية وارسال خطابات الاستحقاق والتنسيق من خلال ضباط الاتصال.

وأعرب عن امله في ان ينجح الاجتماع في الوصول لتسوية جميع المتطلبات ومعالجة الصعوبات التي تعترض تطبيق آلية المقاصة وتفعيل الآليات المقترحة والمتفق عليها بشان معالجة التاخر في تحويل المبالغ المعتمدة وفق نظام المقاصة اليدوية والالكترونية.

وقال ان تنفيذ قرارات لجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجية وقرارات المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي من شانها تسهيل متطلبات آليات التحصيل ومعالجة الصعوبات لضمان تيسير البضائع واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي. واضاف " لا يجب ان يعرقل عملنا الية قديمة او اعتماد من خلال لجنة ويجب الخروج من هذا الاجتماع بمنهجية متطورة لتفعيل التوصيات المتخذة في الاجتماعات السابقة ".

من جهته اكد رئيس الاجتماع سليمان الفهد في كلمة مماثلة اهمية الاجتماع الذي يأتي في اطار التكامل الخليجي وتحت مظلة الاتحاد الجمركي. ونوه الفهد الذي يشغل منصب نائب المدير العام للشؤون الجمركية ب(الجمارك) الكويتية بالجهود المبذولة والمشاركة في الاجتماع لاثراء المناقشة ووطرح المقترحات التي تسهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض تطبيق الية المقاصة وفق النظام اليدوي.